

لبنان .. الوجه الآخر

عبد الحسين شعبان

بيروت



من يراقب الوضع السياسي في لبنان، فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي قبل اندلاع حركة الاحتجاج السلمية الشعبية العابرة للطوائف في 17 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي يصاب بالإحباط والقنوط لدرجة اليأس أحياناً، ولكن الواقع رغم ارتفاع حدة الصراع واشتداد حرارة السجال واندلاع الحرائق وتراكم النفايات وتلوث البيئة وأزمات الخبز والبنزين والدولار وشح الكهرباء والماء، لا يعكس كامل الصورة، فثمة إيجابيات ربما غير موجودة في مجتمعات أخرى، خصوصاً فسحة العيش المشترك واحترام العقائد وحرية الأديان والحق في ممارسة الطقوس والشعائر، وذلك تحت عناوين التنوع والتعددية والحق في الاختلاف، ورغم كل شيء، فالمجتمع اللبناني يبرز بالفعاليات الفنية والأدبية والثقافية على امتداد أيام السنة.

ولهذه الأسباب ليس عبثاً أن تصدر الأمم المتحدة قراراً من الجمعية العامة في 16 سبتمبر (أيلول) الماضي 2019 بإنشاء "أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار" في لبنان، وكان الرئيس ميشال عون قد طرح مبادرته تلك منذ العام 2017 وظل يبشر بها ويدعو إليها خلال السنيتين المنصرمتين، سواء في لقاءاته مع رؤساء دول أم في إطار فعاليات دولية وعربية ومناسبات لبنانية.

قضايا ادبية

وقد ابصرت الفكرة النور فعلاً حين حازت على تأييد 165 دولة ولم تحفظ عليها سوى واشنطن ولم يعارضها إلا ثل آيب، الأولى- بزعم الأعداء المالية التي يمكن أن تتكلفتها الأمم المتحدة وقضايا إدارية أخرى، أما الثانية- بادعاء أن لبنان لا يحترم قيم السلام والتسامح والتعايش، لكن المجتمع الدولي قرّر أن يكون لبنان "مركزاً دائماً للحوار بين مختلف الحضارات والديانات والأعراف".

وحيث قرأت خبر تأسيس الأكاديمية في الصحافة فقفز إلى ذهني أكاديميات عريقة سبقتها مثل (أكاديمية لاهاي للقانون الدولي) و(أكاديمية السلام في كوستاريكا) و (أكاديمية السلام الدولية في نيويورك) و(الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد) و(أكاديمية حقوق الإنسان) وهي أكاديميات تركت بصمات واضحة في الحقل التي عملت فيها، وينتظر أن تلعب (أكاديمية الإنسان) دوراً مهماً في المنطقة وعلى الصعيد العالمي، فلبنان كان سباقاً في عدد من المجالات المتميزة منها: تأسيس جامعة للأعنف وحقوق الإنسان في العام 2009 وهو البلد العربي الوحيد الذي يحتفل باليوم العالمي للأعنف، وهو يوم عيد ميلاد المهاتما غاندي (2 أكتوبر/تشرين الأول) باعتباره عيداً وطنياً، وهو البلد العربي الأول الذي قرر تعميم مادة للأعنف على جميع المراحل الدراسية، وقام بنصب تمثال اللاعنف الدولي (المسدس المعقوف) في (منطقة الزيتونة باي) في بيروت.

وكما ورد في دستور اليونسكو إن الحروب تولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبني حصون السلام، وهكذا فالأكاديمية في نتاج تراكم حضاري وثقافي وافتتاح معرفي وعلمي لاستيعاب المجتمعات الثقافية، وقد انتقد على أرضه مؤخراً "اللقاء المشرفي" الذي جسّد التوجّه للتلاقي والحوار والتفاهم والتعاون والعمل المشترك.

وإذا كان لبنان وطناً ورسالة حسب البابا يوحنا بولس الثاني، فإن الرسالة تتضمن بُعداً ثقافياً وحضارياً للحوار والتواصل والتفاعل الديني والإثني واللغوي، وأساسه المشترك الإنساني الذي يلتقي تحت سقفه البشر بغض النظر عن دينهم وعرقهم ولونهم وجنسهم ولغتهم وأصلهم الاجتماعي لتعزيز رسالة التسامح والسلام والعيش المشترك.

وهذا سيعني نبذ التعصّب وربيبه التطرّف وليهدما العنف الذي إذا ما ضرب عشوائياً سيصبح إرهابياً، وتلك هي البؤرة الحقيقية للعنصرية والاستعلاء وثقافة الكراهية، لاسيما عدم الاعتراف بالتنوع والتعددية ورفض الآخر.

ولعل تلك الأسباب كانت وراء سعي لبنان ليكون فضاءً للتلاقي والحوار، فهو يدرك الحاجة إلى الترتيب على قيم السلام والعيش معاً، باحترام حرية المعتقد والرأي والتعبير وحق الاختلاف، وبالرغم من السلبيات والنزعات والعيوب ومحاولات الاستعواء بالخارج أحياناً أو إملاء الإرادة لهذه القوة السياسية أو تلك، فإن هناك عوامل إيجابية موضوعياً وذاتياً، يمكن فحصها لمعرفة حقيقتنا المجتمع اللبناني، فهو مجتمع مفتوح وتعددي ومتنوع تعيش فيه أديان وطوائف مختلفة ويخترن هذا البلد حضارات وثقافات متنوعة عاشت على أرضه.

فكرة أكاديمية

ويتنظر أن تتحوّل فكرة الأكاديمية إلى واقع، بموافقة 10 دول "مؤسّسة"، وستشكل هذه الدول مجلس أمناء مع لبنان الذي سيضع هيكلية الأكاديمية، وحتى الآن أبدت 4 دول موافقتها لتكون من الدول المؤسّسة، عربية وآسيوية وأوروبية. وستتخذ الأكاديمية طابعاً تعليمياً عاماً دولياً، وستكون فرصة انفتاح حقيقي بين أتباع الحضارات والديانات والثقافات المختلفة والتعرّف على الآخر، ويتنظر أن توقع الدول عليها وأن تدخل حيز التنفيذ قبل حفل الاحتفال بالسنكسرى الـ 75 لتأسيس الأمم المتحدة (أيلول/سبتمبر/2020) وسيكون الانضمام إليها مفتوحاً، فالعالم أحوج ما يكون إلى نبذ خطاب الكراهية والحقد والاثار والانتقام ومحاولات فرض الاستتباع والهمهمة مثلما هو بحاجة إلى تأكيد احترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في التنمية وتقرير المصير.

وتأتي أهمية انطلاق المبادرة من لبنان لأنه خبير الحروب والنزاعات فمشاعر الحبة والتلاقي التي جسدتها المرأة لدرء الانزلاق إلى حافة العنف في عين الرمانة - الشياح ضد خطوط التماس التي اندلعت منها الحرب الأهلية تمثل لبنان في وجهه الآخر.

□ أكاديمي ومفكر عربي

القول الفصل في حكم الدستور بإستقالة

رئيس الوزراء (1)

بالإمكان حدّح حجج الرأي الأول الناهب إلى وجوب تقديم الاستقالة إلى مجلس النواب أو رئيس الجمهورية بيسر ما بعده عسر ، وكما يأتي :

أولاً : سكوت النص الدستوري عن بيان الحكم :

إن هذه الحجة واهنة ، لا تستند إلى ركن وتسبق ، ولا يمكن التسليم بها ؛ للأسباب الآتية :

1- إن سكوت النص الدستوري عن بيان حكم ما لا يكون لوحده دليلاً ، ما لم يشفع بأدلة وقرائن أخرى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن سكوت النص يفرض بنا إلى إعمال وسائل التفسير المعروفة .

ولعل المتخصص يعلم أنّ من وسائل التفسير القياس ما لم يتعارض مع أدلة صريحة أخرى . ولكي يؤتي القياس ثماره ينبغي أن يكون على أن تكون الأسس العلمية ، تلك الأسس التي تقول إن أعمال قاعدة القياس هنا تقتضي أن يكون البعض هذا الاستدلال أو قرينة قوية تدفع إليه ، فإن استدلالنا على أن سكوت النص يعني التحلل من تقديمها إلى تلك الجهات مع وجود أدلة أخرى لدينا -سنذكرها فيما بعد - يكون من باب أولى .

وبالمحصلة نسقط حجة سكوت النص التي استدلوا بها من هذه الجهة ؛ بلحاط ما ذكرنا ، وما سنذكره فيما بعد .

ثانياً : القياس على أحكام القواعد العامة في القانون الإداري وقانون الخدمة المدنية :

ولقد تبين أنّ الرأي الأول قد وقع في ذلك ، فحاسب حكم استقالة رئيس الوزراء على ما ورد في القواعد العامة في القانون الإداري أو قانون الخدمة المدنية وهو خطأ بينٌّ! 2- لو افترضنا أن المشرّع الدستوري رام إلزام رئيس الوزراء بتقديم استقالته إلى جهة معينة ، كمجلس النواب مثلاً ؛ فإن ذلك ينبغي أن يكون مدعماً للنص عليه صراحة ، ولأهمية الأمر من جهة ، ولأنّ الدستور نظم أموراً أخرى أقل أهمية بنص صريح ، كما فعل ذلك في المادة (75/أولاً) ، التي أجازت لرئيس الجمهورية تقديم استقالته إلى مجلس النواب ، فإذا كان الدستور ذكر بعض صريح أمراً جوازياً ، فما باله ترك أمراً آخر وجوبياً ، مع الأخذ بالإعتبار الفرق الكبير بين الدور والمسؤولية الخطيرة التي ينهض بها رئيس الحكومة ، والدور والمسؤولية الأخرى التي ينهض بها رئيس الجمهورية ؟ بل أكثر من ذلك ، حتى لو كان

1- سكوت النص الدستوري . فما دام هذا النص ساكناً عن بيان الجهة التي يُقدّم إليها رئيس الوزراء استقالته ؛ لذا لا يمكن للإخير الإكتفاء بمجرد الإعلان عنها ، بل لا بد من تقديمها إلى مجلس النواب أو رئيس الجمهورية كي ترتب آثارها .

2- القياس على ما ورد في القواعد العامة في القانون الإداري وقانون الخدمة المدنية . فهذه القواعد تقضي أنّ من يملك صلاحية التعيين يملك صلاحية الإقالة ، وحيث إنّ مجلس النواب هو من عين رئيس الوزراء -منحه الثقة - ؛ لهذا يجب أنّ تقتزن الاستقالة بموافقة الرئيس الأعلى ، وهو هنا المجلس -على حد قول بعضهم - ، أو رئيس الجمهورية -على حد قول بعضهم الآخر - ؛ لكونه هو من قام بتكليفه .

3- قياس حكم الاستقالة على أحكام الإقالة -كما يُعبّرون - وسحب الثقة . فكما يجب أنّ يصوت مجلس النواب على إقالة رئيس الوزراء ؛ يجب أن يصوت أيضاً على قبول استقالته عند تقديمها .

كلمة صريحة

وبكلمة صريحة فصيحة ، إنّ هذا الرأي بتفاصيله كلها ، غير صحيح البتة ، ولا يستقيم مع أحكام الدستور العراقي ، بل ولا مع القواعد العامة في النظام البرلماني . وإن استقالة رئيس الوزراء تعد نافذة بمجرد الإعلان عنها ، دون أنّ تُعلّق على شرط ، أو تُشغف بموافقة أية جهة كانت ، كما ورد في منشورنا -الموجز -السابق .

وإنّ دليلاً على صحة هذا الرأي ، وعدم صحة الرأي الأول المخالف -مع التقدير لأصحابه -ليكن في جيبتي :

الجهة الأولى : تقويض أدلة الرأي الأول المخالف . الجهة الثانية : الأدلة الأخرى الدالة على عدم حاجة رئيس الحكومة -السوزراء - لاستحصال موافقة أية جهة أخرى على استقالته .

وسنفصل القول في الجهة الأولى الآن ، وننشر الأخرى إلى الجزء الثاني إن شاء الله .

الجهة الأولى : تقويض أدلة الرأي الأول المخالف :

فنون وجنون

حكايات شباب يبحثون عن وطن عمره آلاف الأعوام ضاع بين إرادات الأقزام ، فاصبح رغم قوته وكبريائه ضعيفاً ركيكاً . وفي المحافظات التي تحولت فيها دماء شبابها إلى نافورات تحطى أرض العراق الأبى بالدماء الطاهرة شهدت هي الأخرى ذات العجايب الرائعة التي حولت ساحات الاعتصام او ساحات التظاهرات الى مهرجان ميداني كبير يحوي النشاطات الإنسانية الرائعة التي يتشرف الفرد العراقي ان ينتهي اليها ويستمد قوته منها وامله بمستقبل افضل من خلال فحالياتها، التي هي بحق كرنفالات الوطنية والإصرار على تحقيق الإفضّل والأحسن، وماجرى في الناصرية والجلف والاشرف، وكربلاء في البصرة الفحاء والمخني والديوانية وميسان واسط وبابل، حيث الفعل البطولي والموقف المشرف. التحكك قد أخذت لها دورا وحازت على مكان ليس في ساحة التحرير والتحرير والخلائي والوثبة والرصافي وباب المعظم فقط بل في قلوب الشعب الطيب الذي تفاعل وبقوة مع مواقف اصحابها البطولية، بلن دخلت العراق في السنوات الثلاث او الاربعة الاخيرة وهي علامة مميزة لتخلف الدولة، فالقول المقدمة تجاوزت حتى السيارات التقليدية بالنقل العام لتدخل في عالم الخترو والابتعاق تحت الماء والجسر فوق مياه البحار التي طولها مئات الكيلو مترات والقطارات السريعة فضلا عن النقل الجوي داخل وخارج المدن .المهم هذه التحكك كان لباطالها من شباب العراق الواعد دور كبير بنقل الجرحى



حسن الياسري

بغداد

الدستور ؛ وهذا أمرٌ في غاية السخرية ، ولا يحدث إلا في هذا البلد ، الذي لا يستقيم فيه شيءٌ إن تفسير الدستور يحتاج إلى خبرة حقيقية في الاطلاع على نصوصه ، ومتابعة موقف الدساتير المقارنة عن كتب ، فلا تستغربوا إذا سمعتم أنّ - بعض - المتخصصين في تدريس مادة (القانون الدستوري) في كليات القانون العراقية لا يمتلكون هذه المكنة أيضاً ؛ ذلك أنّ الدستور العراقي قد خرج عن القواعد العامة في العرف ؛ وهذا الشأن إلى عرف ، واستجابة للتوهم الذي وقع فيه المجلس ، ولثألًا يتحول سلوك الأخير في هذا الشأن إلى عرف ، واستجابة للضوابط التي وردتني طالبة الإيضاح . وفي هذا الصدد يبدو من الضروري بيان الملاحظات الآتية قبل الدخول في صلب الموضوع :

1- إنّ كل الآراء التي تطرح في هذا الباب هي محل احترام وتقدير ، ما دام الأمر محلاً للاحتشاد ؛ على أنّ يكون الاجتهاد وعرض الرأي من متخصص ومطلع عن كتب ؛ لأنّ الرأي هنا يتعلق بأمر دقيق وخطير وحساس ، وهو الدستور .

2- للاسف ما زال البعض يعتقد أنّ مجرد كونه قانونياً (استناداً أو حامياً أو قاضياً) يجعله خبيراً في الدستور ، ويمنحه القدرة على تفسير نصوصه ، فما على المحامين - مثلاً - الذين يعرض أحدهم نفسه (خبير قانوني) سوى إضافة (دستوري) لشرّوقا ويغربوا كما يحلو لهم ، وكان متابعة القضايا المدنية والجنائية في المحاكم تحوّلهم إلى خبراء في



علي العكيدي

d.ali1957d@yahoo.com

المستوى الفردي والجماعي في ذات الوقت .فما حدث في ساحات الاعتصام يمثل حالة إيجابية بكل ماتعني هذه وظلولوية الناس ، كانت عديدة ومتنوعة سواء من الجهات الامنية الحكومية أم من الطرف الثالث الذي ابدع بحسه الوطني وبسلوكه الاجتماعي السلمي حيث كان شعار (سلمية سلمية) شعارا رائعا حقاً استطاع من خلاله الشباب الثائر ان يوصل رسالة سلام واعتزاز وحب للوطن وتاريخه ومستقبله . اعلاه كانت على قسمين ولكل قسم ما يخصه مما ورد اعلاه، قسم يتعلق بفنون وإبداعات المتظاهر العراقي والثائر ضد التراجع والفساد وغياب الهوية الوطنية ،والقسم الآخر مايتعلق بمجائين السلطة الذين لا هم لهم سوى الاستحواذ على كل شيء دون ان يقدموا شيئاً له اهمية وقيمة على المستوى العام، فكانت ممارساتهم ضد المتظاهرين تتناسب وحجم تفكيرهم وحبهم للبلد ونازاهة نفوسهم .

مايتعلق بالجانب الأول فان الثائر العراقي كان رائعا على